

التنبيهات

على ما كرهه الشيخ ربيع في رده على
الإجابة من الأوهام والمغالطات
(الحلقة الثانية)

تأليف

أبي مصعب حسين بن أحمد بن علي الحجوري



الحمد لله وصلى على محمد وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:
فقد أخرج الشيخ ربيع حلقة ثانية مما أسماه **”دحر مغالطات الحجوري ودفع مخالفاته في كتابه الإجابة يتعلق بحديث الشفاء بنت عبد الله رضي الله عنها“**
فأحوجنا أيضاً إلى الحلقة الثانية من **”التنبيهات على ما كرهه الشيخ ربيع في رده على الإجابة من الأوهام والمغالطات“** التي حصلت منه وهي كما يلي:

أولها: أنه سرد ترجمة الشفاء من تهذيب الكمال للمزي، وتهذيب التهذيب للذهبي.

أقول: وفي هذا تطويل ليس له حاجة، فهي صحابية لم نر أحداً أنكر صحبتها، وقد أحال الشيخ إلى ترجمتها من **”الإصابة“**، و**”أسد الغابة“** و**”الاستيعاب“**، فلا داعي لسوقك ترجمتها من **”تهذيب المزي“** و**”تهذيب التهذيب“** لا سيما والكتب التي صنفتم لتراجم الصحابة خاصة هي التي أحال إلى بعضها شيخنا حفظه الله، أما التي أحال إليها الشيخ ربيع هنا فليست خاصة بهم.

ثانياً: قال الشيخ ربيع:

حديث الرقية الذي ضعفه الحجوري وأورده مع هذه الصحاح الجلية الشفاء في كتابه "ضعيف المفاريد".
مع أن هذا الحديث قد أورده عدد من العلماء مع غيره من أحاديث هذه الصحاح، ولا أعلم أن أحداً منهم ضعفه أو أشار إلى ضعفه.

قلت : سبحان الله يا شيخ ألم تر أن الشيخ في كتابه "الإجابة" نقل ترجيح الدارقطني إرساله والمرسل من قسم الضعيف.

قال الدارقطني في "العلل" (٤٠٥٧): فيكون مرسلًا، والمرسل أصح. اهـ.
قال الشيخ يحيى حفظه الله في "الإجابة": "وأنت ترى أن الحافظ الدارقطني أعل حديث الشفاء بالإرسال. وذكر أصول الاختلاف في سنده.
وكذا العلامة الألباني رجح طريق إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن إسماعيل بن محمد عن أبي بكر بن سليمان أن رجلاً من الأنصار خرجت به نملة... الحديث وهذه الطريق مرسلة كما قال الحافظ الدارقطني.

فهذان إمامان أشارا إلى ضعف هذا الحديث بالإرسال.

وقد رأيت نقل ذلك يا شيخ في كتاب الإجابة فلا أدري ما وجه قولك: ولا أعلم أن أحداً منهم ضعفه أو أشار إلى ضعفه". اهـ

ثالثاً: قال:

لقد صحح هذا الحديث الشوكاني رحمه الله - في "نيل الأوطار" (٨ / ٢٢٠)، وقبله الحاكم والذهبي، وأورده ابن القيم في "زاد المعاد" (٤ / ١٨٤ - ١٨٥)، وفي "الطب النبوي" (ص ١٣٧) محتجاً به، قائلاً في الكتاين: "وفي الحديث دليل على جواز تعليم النساء الكتابة".

كما صححه العلامة الألباني، وقد نقل الحجوري هذا التصحيح عن الألباني. فقال في ترجمة الشفاء في "الرياض المستطابة" (ص ٥٥٨): "وقد ذكره العلامة الألباني في "الصحيحة" رقم (١٧٨) مثبتاً له".

قلت : أبان شيخنا حفظه الله أن العلامة الألباني رجح في حديث الشفاء المرسل، وقال ذكره في الصحيحة مثبتاً له، وهذا في ظاهر السند لكنه مضطرب؛ وإليك كلام العلامة الألباني قال **رحمته الله** : أخرجه الحاكم (٤ / ٥٦ - ٥٧) من طريق إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان حدثنا إسماعيل بن محمد بن سعد أن أبا بكر بن سليمان بن أبي حثمة القرشي حدثه أن رجلاً من الأنصار خرجت به نملة، فدل أن الشفاء بنت عبد الله ترقى من النملة... ثم ساق الحديث وقال: **قلت :** وقد تابع إبراهيم بن سعد عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، ولكنه خالفه في السند و المتن... ثم قال: و الرواية الأولى أصح لوجهين:

الأول: أن إبراهيم بن سعد أحفظ من مخالفه عبد العزيز بن عمر.

فإنها وإن كان الشيخان قد احتجا بهما كليهما، **فإن الأول** قال فيه الحافظ في "التقريب": "ثقة حجة: تكلم فيه بلا قاذح". **و أما الآخر، فقال فيه** : " صدوق يخطيء"، ولهذا أورده الذهبي في "الميزان" وفي "الضعفاء"، ولم يورد الأول.

الثاني: أن إبراهيم معه زيادة في السند والمتن، وزيادة الثقة مقبولة كما هو معروف. اهـ فالواضح من كلام العلامة الألباني **رحمته الله** هو ترجيح هذه الطريق المرسلة الظاهر إرسالها فإن أبا بكر بن سليمان بن أبي حثمة القرشي روى قصة لم يشهدها، ولم يسند هذه القصة؛ كما هو ظاهر الإسناد لذلك قال الدارقطني في علله على هذه الطريق: مرسلة.

فقولك: ثم قال المجوري: "وهذا في ظاهر السند لكنه مضطرب كما يعلم ذلك من النظر في طرقة، ومنها ما ذكرها هو -رحمة الله عليه- في الصحيحة والله أعلم".

أقول : إن هذا الحكم باطل، وأقول: هؤلاء خمسة من كبار العلماء وفحولهم يصححون هذا الحديث.

وأنت يا شيخ ربيع حكمت على حكم الشيخ يحيى هنا بالبطلان دون إبداء حجة علمية؛ فالشيخ **حفظه الله** في "الإجابة" ساق هذا لاضطراب ورجح الرواية المرسلة كما رجحها قبله الدارقطني، والألباني **رحمهم الله**.

وبين شيخنا **حفظه الله** في "الإجابة" أن هذا الحديث رواه ثلاثة عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة واختلف عنهم. فرواه عنه:

محمد بن المنكدر عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، واختلف فيه على محمد بن

المنكدر:

فرواه إسماعيل بن عُلَية عن ابن المنكدر عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة مرسلًا. أخرجه ابن أبي شيبه (٣٧ / ٨) والطبراني في "الكبير" (٣١٦ / ٢٤) وأبو نعيم في "الصحابة" (٧٧٠٩).

وكذا رواه الحسن بن صالح كما ذكر ذلك الدارقطني في "العلل".

وتابعه سفيان الثوري عند الطبراني في "الكبير" (٢٣ / ٢١٧) من طريق أبي عامر العقدي عنه.

وقد اختلف فيه على سفيان فرواه عنه العقدي كما سلف تارة.

وتارة يرويه عنه عن ابن المنكدر عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن حفصة: أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها امرأة يقال لها: الشفاء ترقى من النملة، فقال لها النبي ﷺ: «علميها حفصة» أخرجه أحمد (٦ / ٢٨٦) والطحاوي في "شرح المعاني" (٤ / ٣٢٧).

وكذا رواه وكيع عن سفيان أخرجه أحمد (٦ / ٢٨٦) والنسائي في "الكبرى" (٧٥٤٢).

وكذا رواه يحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن كثير العبدى، وأبي حذيفة موسى بن مسعود التَّهْدِي أخرجه الحاكم (٤ / ٤١٤).

قال الدارقطني: وقال أبو نعيم، والفريابي: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ»، فَيَكُونُ مُرْسَلًا.

أخرج هذه الطريق ابن سعد في "طبقاته" (٨ / ٨٤) عن أبي نعيم الفضل بن دكين.

قال الحافظ في "الإصابة": وأخرج ابن منده: (حديث رقية النملة) من طريق الثوري عن ابن المنكدر عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن حفصة أن امرأة من قريش يقال لها

الشفاء كانت ترقى من النملة فقال النبي ﷺ : (علميها حفصة) وذكر الاختلاف في وصله وإرساله على الثوري. اهـ

ورواه صالح بن كيسان واختلف عنه كذلك؛ فرواه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن صالح بن كيسان عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن الشفاء بنت عبد الله. به متصلاً. أخرج هذه الطريق أحمد (٦/ ٣٧٢) وأبو داود (٣٨٨٧) وغيرهم. وخالفه إبراهيم بن سعد الزهري عن صالح بن كيسان ثنا إسماعيل بن محمد بن سعد أن أبا بكر بن سليمان بن أبي حثمة حدثه أن رجلاً من الأنصار خرجت به نملة. به مراسلاً.

وهذه الطريق المرسلة أرجح كما أبان ذلك العلامة الألباني في الصحيحة وقبله الدارقطني في "العلل".

وقد رواه الحسين بن سيار الحراني عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن أبي إسحاق مولى الشفاء عن الشفاء: «أن النبي ﷺ أذن لها في رقية النملة»، أخرج أبو أحمد الحاكم في "الكنى" (١/ ١٩٨) والحسين بن سيار متروك.

ورواه عبد الوهّاب بن الضحّاك عن إسماعيل بن عيَّاش، عن صالح بن كيسان، عن أبي إسحاق مولى الشفاء، عن الشفاء أن النبي ﷺ ... أخرج ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣١٧٨) وعبد الوهّاب بن الضحّاك متروك.

فبعد هذا البحث الذي يرجح من خلاله قوة قول الدارقطني بترجيح المرسل، وكذلك العلامة الألباني وهو ما رجحه شيخنا حفظه الله في "الإجابة" مع ما فيه من التحري والدقة في البحث والتحقيق.

ولم تستطع أن تذكر في وريقاتك هذه من أي وجه صحت أنت حديث الشفاء!!

إلا أنك اعتمدت على من سبقك ممن صحح الحديث، وهذا لا عتب عليك فيه أنك قلدت من سبقك فيه لأنك لم تبحثه.

فقلت: يؤخذ بتصحيح هؤلاء الفحول لهذا الحديث.

لكن العتب عليك في قولك: أم بتهور هذا الطويل المتهور فيسلم له بتضعيف هذا الحديث وبقاء هذه الصحاح النيلة وحديثها الصحيح في قسم "ضعيف المفاريد"؟ وفي قولك: الواجب الأخذ بتصحيح هؤلاء العلماء. أما العتب الأول فسيأتي بيانه،

وأما الثاني:

فأقول: إيجابك للناس التقليد والأخذ بهذا التصحيح باطل.

وأنت نفسك تقول بخلافه؛ كما في كتاب "الإكليل لأجوبتك عن أسئلة المصلح والجرح والتعديل"

قلت: "الألباني-وقبله علماء أكبر منه مثل أبي داود والترمذي والنسائي- الناظر في كلامهم وأحكامهم على الأحاديث بين أمرين: إما أن يكون جاهلا، لا يمكنه أن يصحح أو يضعف، هذا يقلد.

وإما إنسان متمكن، طالب علم قوي، عالم متمكن من التمييز، بين الصحيح والضعيف، عنده قدرة تأهله لهذا التمييز بين الصحيح والضعيف، يدرس تراجم الرجال،

ويدرس العلل، وكذا وكذا، لتكون النتيجة هي موافقة هذا الإمام أو مخالفته، في ضوء البحث العلمي، القائم على المنهج الصحيح، وطرق أهل الجرح والتعديل". اهـ
وسئلت في نفس الكتاب:

عمن يقف على حديث أعله بعض الأئمة المتقدمين وصححه بعض المتأخرين ممن له اشتغال ومعرفة بالحديث، صححه من عدة طرق، فما الواجب عليه تجاه هذا؟
فأجبت: هذا ينبغي على: هل باب الاجتهاد في التصحيح والتضعيف جائز ومستمر أو أنّ باب الاجتهاد في التصحيح والتضعيف قد أغلق، كما أغلق غلاة المتعصبين باب الاجتهاد في ميدان الفقه، فباب الاجتهاد والله الحمد في هذا الدين وفي هذه الأمة على الوجه الصحيح، وعلى ما يقوله العلماء الأفاضل المحققون: إنّ باب الاجتهاد مفتوح هنا وهناك و الرسول ﷺ يقول: «من اجتهد فأصاب فله أجران و من اجتهد فأخطأ فله أجر واحد».

فإذا وجد إنسان متمكّن في علوم الحديث وله قدرة على التمييز بين الصحيح والضعيف وهضم قواعد علوم الحديث وعلوم المصطلح فإنّ له أن يجتهد، طبعاً الصحيحين يتركهما فهما تلقتهما الأمة بالقبول لكن جاء إلى أبي داود وإلى الترمذي وإلى النسائي وإلى مصنف عبد الرزاق إلى مصنف ابن أبي شيبة، معاجم الطبراني، و وجد أحكاماً لبعض الأحاديث أو لم يجد فله أن يجتهد، وجد مثلاً واحد من أئمة الحديث قبله قد ضعف حديثاً ويّس له علة في إسناد ما فبحث وتوسع من هنا من المعاجم والأطراف والأجزاء والمصنفات والمسانيد فوجد طرقاً أخرى لهذا الحديث إمّا صحيحة وإمّا فيها ضعف ينجر ويشهد بعضها ببعض ويتابع بعضها بعضاً فإنّ هذا له أن يقول هذا الحديث أعله فلان وأنا وجدت له متابعات وشواهد في المصدر الفلاني والمصدر الفلاني بالإسناد

الفلاني والإسناد الفلاني فالحديث نجا من هذه العلة بسبب وجود هذه المتابعات والشواهد، والإمام الفلاني إنما حكم على الإسناد المعين الذي فيه فلان أو فيه العلة الفلانية، هذا له أن يحكم بصحة الحديث وإن خالف من أعلاه على الطريقة التي قلتها لكم. أو من قبله صحح حديثاً ثم بحث فوجد في هذا الحديث علة خفيت على ذلك العالم، لأن ذلك العالم أخذ بظاهر إسناد ذلك الحديث.

وأنتم تعرفون أن علي ابن المديني وغيره من أئمة الحديث قالوا: لا تعرف علة الحديث إلا إذا جمعت طرقه.

فهذا جاء إلى حديث كما يفعل الطبراني أو يفعل غيره من الأئمة أو ابن حبان أو الحاكم يصحح الحديث، يصحح حديثاً ما من طريق ما فيجيء واحد من بعده في القرون المتأخرة فقال أنت يا ابن حبان وأنت يا حاكم وأنت يا ابن خزيمة حكمت على هذا الحديث بناءً على الإسناد الذي وصلك، وأنا وجدت طرقاً أخرى؛ جمعت طرقه فتبين لي أن فيه علة، فيه انقطاع فيه إرسال، موقوف.

يعني ثلاثة، أربعة، خمسة من الحفاظ خالفوا فلانا في إسنادك فرووا هذا الحديث موقوفاً أو روهه مرسلأ أو بين علته، فهذا عنده حجة وعنده برهان على ضعف هذا الحديث فلا يجوز له أن يقلد ابن حبان مثلاً أو الحاكم في تصحيح حديث عرف بالدراسة الجادة أنه ضعيف.

على كل حال باب الاجتهاد مفتوح والحمد لله للمؤهلين لا لكل من هب ودب؛ فإن بعض الناس لم يتمكن ويستعجل فيحكم في دين الله في أبواب الفقه أو في أبواب العقائد بجهل، هذا غلط لأنه ليس مؤهلاً لأن يحكم على الأحاديث بالصحة والضعف، وهو لم

يبلغ هذه الذروة وهذا المستوى الذي يؤهله لتصحيح الأحاديث أو تضعيفها، هذا ما أقوله في الإجابة على هذا السؤال. اهـ

وكما قيل (من فيك نوافيك).

فأنا أسألك كما سألت في ردك على الأخ الشيخ يوسف العنابي **حفظه الله**: (وهل أغلق في منهجك باب الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف والتعليل؟؟!!
إن قلت: نعم، فقد جئت على نفسك، وخرجت عن زمرة أهل الحديث.
وإن قلت: لا، لزمك الأخذ بهذا المنهج، وسقطت اعتراضاتك وتهاويلك التي أكثرتها منها).

أقول: فما بالك تضطرب جداً في منهجك في هذه الفقرة التي تحقر فيها غيرك، وترميهم بالتهور...و...و...إلخ تلك التجاوزات.

وترمي غيرك بما أنت أحق به، وتوجب هنا التقليد والأخذ بتصحيحاتهم أو من دونهم في هذا الفن على من عنده القدرة على البحث والتحري. مع أن منهجك كان خلاف هذا كما سبق من كلامك فهذا أول الاضطراب في المنهج الحديثي.
ومن تلك الاضطرابات وهي كثيرة من خلال كتابك الإصابة ربما تكون في جزء مستقل:

- ما كنت تسير عليه من تضعيف حديث مجهول الحال الذي يقول فيه الحافظ ابن حجر في "تقريبه" مقبول في تحقیقاتك ثم أنت في الإصابة على خلاف هذا.
- ومنها ما كنت تسير عليه من أنه إذا كان الصحابي غير مختلف في صحبته فلا إشكال، وإذا كان مختلفاً في صحبته فينظر في الأدلة، فإن ترجحت لنا صحبته ألحقناه

بركب إخوانه وإذا ترجح لنا العكس وأنه تابعي فله حكم التابعين" انظر كتاب "الإكليل" ص: (١٩٣).

ثم أنت في الإصابة عكس هذا فتقول: فمن يدعى أن له رؤية ينبغي احترامه؛ إذ يحتمل صحة هذه الدعوى. أي لا يقال فيه مجهول إن ترجح لدى الباحث أنه غير صحابي ولم يوثقه معتبر.

■ ومنها: تفريقك بين من يقول فيه الحافظ مقبول وبين مجهول الحال مع أنك كنت لا تفرق بينهم كما قلت في حديث أبي رزين في كتابك "الذريعة" (٣/ ١٠): وفيه وكيع بن عدس وثقه ابن حبان، وقال الحافظ: مقبول، وقال الذهبي: وثق، وقال في "الميزان": لا يعرف، وقال ابن القطان: مجهول الحال، وتابعه الأسود بن عبد الله بن حاجب.. ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الذهبي: محله الصدق، وقال الحافظ: مقبول وفي الطريق إليه مجهولان وهما دلم بن الأسود، وعبد الرحمن بن عياش السمعاني. اهـ مع أن عبد الرحمن بن عياش قال فيه الحافظ في "التقريب": مقبول، فلم تفرق هنا بين المقبول والمجهول.

هذه اضطرابات في قواعد الحديث، أما الاضطراب في الأحكام فكثيرة أيضا منها: أنك كنت توثق هشام بن الغاز، فلما احتج الشيخ يحيى بأثر صحيح من طريقه ضعفته. ومنها: تحكم في كتابك "الذريعة إلى بيان مقاصد الشريعة" المطبوع عام ١٤٣٤هـ تحت الحديث برقم (١٠٢٢) على حديث: ولد أبي هالة أنه ضعيف جداً، في إسناده جميع بن عمر، رُمي بالرفض، وقال: أبو داود في حديثه هذا: أخشى أن يكون كذبا، كذا قال فلا نتكلف شرح هذه الأحاديث وقد أغنانا الله عنها بالأحاديث الصحيحة التي سلفت".

فلما أردت مخالفة الشيخ في الحكم على هذا الحديث قلت: هذا الحديث: "احتفى به العلماء، وقال ابن عبد البر وكان هند بن أبي هالة فصيحاً بليغاً وصف وصف النبي ﷺ فأحسن وأتقن".

ثم تعمد إلى بعض الطرق المختلفة المضطربة للحديث فتجعلها شواهد.. إلى آخر تلك الاضطرابات التي أكثرت منها جدا في هذا الكتاب.

وأما العتب الأول الذي قلنا سيأتي بيانه فهو قولك: "ويخالفهم طويلب متهور، مضطرب في منهجه، ومتهور في أحكامه على الأحاديث، ومنها هذا الحديث".
أقول: يا شيخ سبحانه الله!! ألسنت أنت نفسك فضلا عن غيرك قبل مدة تصف من تزعمه هنا طويلبا بالعالم والشيخ فقد قلت في نصيحتك لأهل السنة باليمن بتاريخ ١٧/٤/١٤٢٩هـ:

"الشيخ يحيى -يعني يحيى الحجوري - من أفاضل الناس وعلى ثغر عظيم".

وقلت في نفس النصيحة: (والشيخ يحيى من أفاضل العلماء، ولهم ميزات والله لا توجد الآن في الدنيا، يدرسون لا للشهادات، ويدرسون لا لأجل الأموال..).

فما الذي أنزله من مرتبة أفاضل العلماء إلى مرتبة طويلب تصغير طالب!!؟.

مع أنه بحمد الله بعد تلك التسع السنين قد استفاد علما أكثر مما كان عليه حين وصفته من أفاضل العلماء ذلك اليوم، فقد ساق شيخ الإسلام ﷺ في رسالته في "مقدمة أصول التفسير" ص: (١٠١) شرح وتحقيق شيخنا يحيى حفظه الله: قول ابن مسعود في ابن

عباس: ترجمان القرآن ثم قال: فهذا إسناد صحيح إلى ابن مسعود أنه قال عن ابن عباس هذه العبارة. والشاهد هو قوله: (وقد مات ابن مسعود في سنة ثلاث وثلاثين على الصحيح، وعَمَّرَ بعده ابن عباس ستًا وثلاثين سنة، فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود).

ثانيا: الشيخ موافق لهؤلاء العلماء الذين ذكرتهم سواء في القول بأن حديث الشفاء مرسل كما أبانه الدارقطني والألباني.

أو في ثبوت الدلالة بما تضمنه فقد أحال إلى أنه صحيح عن غير هذه الصحابية رضي الله عنها، ومما قاله شيخنا في "الإجابة" ص: (٨٤٥) بعد أن ذكر أن حديث الشفاء معل وإن كان صح عن غيرها قال: وكون الحديث أعل عن صحابي لا يعني أنه لم يثبت عن صحابي غيره.

وهذه طريقة لعلل الحديث، فإن أئمة الشأن قد يعللون الحديث عن صحابي بعلة، ولو كان صحيحا عن غيره، هذا سبيل من سبل إعلاهم للحديث، في كونه يدور بين الوصل والإرسال، والإرسال أصح.

أو الرفع والوقف، والوقف أصح، أو بالشذوذ والنكارة، أو بالاختلاف الشديد فيه، أو بالغرابة أو الانقلاب، أو غير ذلك مما هو مبثوث في بطون كتب الحديث وعلمه.

وعلى سبيل المثال، هذا الحديث معل، عن الشفاء بنت عبد الله، وهو في "صحيح مسلم" رقم (٢١٩٦) عن أنس بن مالك قال: «رخص رسول الله ن في الرقية من العين والحمة، والنملة».

ولم ينتقد الدارقطني هذا الحديث في تتبعه على صحيح مسلم. فهذا يعني أنه يعل حديث الشفاء كما سبق، ويصحح حديث أنس. اهـ

قال الشيخ ربيع: - حديث (٧٩١)، (٧٩٣)، (٧٩٤)، وهو حديث صحيح، ونصه: سئل رسول الله ﷺ: " أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانُ بِاللَّهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَحَجٌّ مَبْرُورٌ».

قلت: أبان شيخنا حفظه في كتابه "الإجابة" بيانا شافيا لهذا الحديث أنه عن الشفاء من أغلاط عبد الملك بن عمير فقال: حفظه الله الصحيح أنه من حديث عائشة أم المؤمنين، وابن مسعود م، كما يأتي بيانه في آخر هذا التخريج.

وهذا الإسناد المسوق من مسند أحمد فيه عدة علل.

إحداها: فيه رجل مبهم من آل أبي حثمة، لا يدري من هو.

الثانية: أن إسناده مضطرب كما نص عليه الدارقطني فيما يأتي نقله.

الثالثة: أنه من طريق عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي وهو مختلط. ورواية هاشم عنه بعد الاختلاط، كما في "الكواكب النيرات".

قال الدارقطني: في "العلل" (٤٠٦٠): في هذا الحديث: يرويه عبد الملك بن عمير واختلف عنه:

فرواه المسعودي عن عبد الملك عن رجل عن الشفاء.

قلت: هذه الطريق عند أحمد كما تقدم، والطبراني في "الكبير" (٧٩٧/٢٤)، وابن الأثير في ترجمة الشفاء من "أسد الغابة"، وفي إتحاف الخيرة، ذكر أن هاشم بن القاسم روى عنه بعد الاختلاط، وقال: وعثمان بن أبي حثمة مجهول.

ومن الاختلاف الذي ذكره الدارقطني قوله: وقال عبيدة بن حميد عن عبد الملك عن عثمان بن أبي حثمة عن جدته الشفاء.

قلتُ: هذه الطريق في "الكبير" للطبراني ٧٩١/٢٤ و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم رقم الحديث (٧٧١١)، وقال أبو شيبة عن عبد الملك عن ابن أبي حثمة عن أمه عن جدته.

قال الدارقطني: ويشبه أن يكون الاضطراب من عبد الملك.

قلتُ: وزاد أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٧١١): ورواه الوليد بن أبي ثور عن عبد الملك عن عثمان بن أبي سليمان عن جدته أم أبيه،

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٩٢/٢٧)، ورواه زكريا بن أبي زائدة عن عبد الملك فقال: حدثني فلان القرشي عن جدته، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٩٣/٢٤)، وتقدم النقل من "إتحاف الخيرة" أن عثمان بن أبي حثمة مجهول.

وهذه العلل كلها والاختلاف فيه لم ينبه المستدرك عليها، مع أنها توجب شدة ضعف الحديث حتى لا يصلح للاستشهاد به، ولا له.

وهكذا يتعمد عدم نقل علل أحاديث شديدة الضعف، ليروج له الاستدراك الذي يقصده، ومثل هذا لا يعد استدراكاً بل يعد تغريماً، لا سيما والحديث قد اضطرب وخلط فيه عبد الملك بن عمير كما ترى. وحكم عليه الدارقطني بالاضطراب، فقال: ويشبه أن يكون الاضطراب من عبد الملك.

ومن ذلك الاضطراب أنه قدر رواه عبد الملك بن عمير عن زر بن حبيش عن ابن مسعود، أخرجه سعيد بن منصور رقم (٢٣٠٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/١٠) رقم (٩٨٢٠)، ومحمد بن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" رقم (١٦٦)، وحديث ابن مسعود في "صحيح البخاري" في مواضع منها (٢٧) ومسلم في كتاب الإيمان رقم (٨٥).

وفي "سنن سعيد بن منصور" رقم (٢٣٤٠)، والبخاري في "خلق أفعال العباد" (١٥٨)، من طريق عبد الملك بن عمير، عن موسى بن طلحة عن عائشة بنت طلحة عن

عائشة أم المؤمنين، قالت جاء رجل إلى النبي ن فقال: أي الاعمال أفضل؟ قال: «إيمان بالله وجهاد في سبيل الله وحج مبرور».

وهو في "صحيح البخاري" في الحج باب الحج المبرور رقم (١٥٢٠) من طريق حبيب بن أبي عمرة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين ك، فذكر الحديث نحوه، فعاد الحديث إلى عائشة أم المؤمنين، بهذه الطريق الصحيحة، وتقدم أنه عن ابن مسعود.

وجعله من حديث الشفاء من أغلاط عبد الملك بن عمير التي لم يتابع عليها. فإن عبد الملك بن عمير مترجم في "التهذيب" و"ميزان الاعتدال"، قال فيه أحمد: مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته.

وقال إسحاق بن منصور: ضعفه أحمد جداً، وقال صالح بن أحمد عن أبيه: سهاك أصلح حديثاً منه وذلك أن عبد الملك يختلف عليه الحفاظ. اهـ قلت: بسبب تخليطه، فقد قال ابن معين: مخلط. إلا أنه كما قال أبو حاتم: ليس بالحافظ، وهو صالح الحديث تغير حفظه قبل موته وكان شعبة لا يرضاه. اهـ لكنه في حديث عائشة هذا تابعه حبيب بن أبي عمرة، عن موسى بن طلحة به، وحبيب ثقة، روايته في البخاري ومسلم.

هذا وإنني قد عرضت عما سرده الشيخ ربيع من الأحاديث من معجم الطبراني لأنه ليس من شرط الشيخ فشرطه الكتب الستة ومسند أحمد كما سلف مراراً، وبالله التوفيق.

كتب

أبو مصعب حسين بن أحمد بن علي الحجوري

بتاريخ ١٠/١١/١٤٣٨هـ